مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
المجلد (١٧) العدد (٩) تشرين الأول (٢٠١٠)

الظواهر التركيبية للأصوات عند أبي الفداء إسماعيل الشهير بصاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ) في كتابه (كتاب الكُنَّاش في فنـي النحو والصرف)

د. عبدالرزاق فياض علي
جامعة تكريت / كلية التربية

د. عماد حميد أحمد
جامعة تكريت/ كلية التربية للبنات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين سيدنا محمد (ﷺ).

أمّا بعد فقد أطلعنا على (كتاب الكناش في فني النحو والصرف) ل (أبي الفداء إسماعيل الشهير بصاحب حماة) المتوفى سنة (٧٣٢هـ)، ووجدنا في أنفسنا ميلاً إلى بحث الجانب الصوتي عنده في كتابه (الكناش) بغية الكشف عن جهود هذا الرجل الصوتية، وأكّد هذا الميل عندنا جانباً آخر وهو عدم معرفة أكثر الذين يعنون بدراسة اللغة العربية عن شخصية أبي الفداء الصوتية شيئاً وبخاصة كون عنوان الكتاب يوحي بأنّه كتاب نحو وصرف لا كتاب صوت.

اقتضت طبيعة البحث أن يكون مقسماً على تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة.

تكلمنا في التمهيد على مخارج الأصوات وصفاتها عند أبي الفداء.

أمّا المباحث التي عنيت بالدراسة الصوتية عنده فهي: الإبدال، والإدغام، والإمالة، وحكم الهمزة.

وجاءت خاتمة البحث لِتُجمِلَ ما فُصِّلَ في متنه وتبين أهم نتائجه.

التمهيد
مخارج الأصوات وصفاتها

عرّف كثير من علماء اللغة المتقدمين والمحدثين المخرج، في أنّه موضع في آلة النطق يخرج منه الصوت، أو يظهر فيه ويتميز [١].

أمّا أبو الفداء فلم نجد له تعريفاً عن المخرج ولكنه تحدّث عن مخارج أصوات العربية حديثاً وافياً.

وفي عدد مخارج الأصوات تابع أبو الفداء سيبويه في أن مخارج أصوات العربية ستة عشر مخرجاً [٢] ولكنه خالف الزمخشري الذي عدّها خمسة عشر مخرجاً [٣].

ومن الملاحظ عن أبي الفداء في عدّه مخارج الأصوات ستة عشر مخرجاً هو أنّه لم يسقط مخرج النون الخفية من مخارج الأصوات الأصول، وإن كانت النون الخفية تعد صوتاً فرعياً إلاّ أنَّه جعل لها مخرجاً وهو الخيشوم.

ويبدو أنّه مصيبٌ في عدم الاكتفاء بمخارج الأصوات الأصلية، لأن الصوت يجب أن يكون له مخرج وإن كان صوتاً فرعياً.

أمّا ترتيب المخارج عنده فيلاحظ أنَّه اعتمد على الترتيب الذي يبدأ بذكر المخارج من أقصى الحلق وصولاً إلى الشفتين [٤].

وهو ترتيب اعتمد عليه سيبويه [٥] وابن جني [٦].

ولعلَّ أبا الفداء وجد أنَّ تحديد مخرج الصوت وحده لا يكفي لتوضيح خصائصه التي تميزه عن غيره من الأصوات فأخذ بالحديث عن صفات الأصوات، وذكر أنَّها ثماني عشرة صفة بدليل قوله: ((وهي تنقسم إلى المجهورة والمهموسة والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة والمطبقة والمنفتحة والمستعلية والمنخفضة، وحروف القلقلة وحروف الصفير وحروف الذلاقة والمصمتة واللينة والمنحرف والمكرر والهاوي والمهتوت)) [٧].

في حين عدّها سيبويه سبع عشرة صفة [٨].

ونود أن نبين هنا بأن رأي أبي الفداء في عدد صفات الأصوات العربية هو مِمّا لم نقف عليه عندَ مَنْ تقدم عليه ،ولعله مِمّا أنفرد به.

المبحث الأول : الإبدال

أورد أبو الفداء تعريفاً للإبدال في قوله: ((هو جعلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ من حروف الإبدال)) [٩].

فالإبدال عنده إقامة الحرف في الكلمة مكان حرف آخر فالذي أثبتَ هو البَدلُ والزائلُ هو المُبدَلُ منه، إذ أنَّ مفهوم الإبدال بصورة عامة هو ((إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة)) [١٠].

وقد فرق أبو الفداء بين الإبدال والعِوَضِ بأنَّ البدل يختصُّ بحذف حرف من الكلمة ويحل الآخر محله، ومثاله على ذلك تاء (تخمة) التي أبدلت من موضع الواو المبدَل منها [١١].

أمّا العوضُ فيختصُ بحذف حرف من الكلمة ويستعاض منه غيره ولا يشترط أن يوضع موضع المعوَّض منه ومثاله على ذلك همزة (اسم) التي عوضت عن لامه المحذوفة [١٢].

وعلة حدوث الإبدال عنده (لتسهيل اللفظ بمشاكلةِ الحروف)) [١٣].

ثُمَّ بين أنَّ البدل المراد دراسته هنا هو البدل الحادث بدون إدغام لا الذي يأتي معه الإدغام.

لم يذكر حروف الإبدال ولم يحدّدها بل اكتفى بذكر أقوال بعض العلماء عنها، فضلاً عن أنَّه أخرج السين من حروف البدل بدليل قوله: ((إنَّ السين ليست من حروف البدل لكنها مُبْدَل منها فإيرادها في حروف البدل ليس بسديد)) [١٤].

ويمكن تناول الحالات التعاملية للإبدال الواردة عند أبي الفداء من خلال المحاور الآتية:

– الإبدال بين التاء والدال:

هما صوتان يخرجان مِمّا بين طرفِ اللسان وأصول الثنايا [١٥]. قال أبو الفداء: ((وهي تُبْدَلُ مِنْ تاء افتعل أيضاً متى كانت فاء افتعل زاياً أو ذالاً أو جيماً في بعض اللغات، وهو شاذٌ، لأنَّ الزايَ حرفٌ مجهور والتاء مهموسةٌ فيتضادان، فأبدلت التاءُ دالاً لتناسبَ الزاي وكذلك الكلامُ في الذالِ والجيم فمثال فاءِ افتعلَ زاياً: ازْدَهَى وازْدجَرَ وازدَان وازدلَفَ والأصلُ: ازْتَهَى وازتجر وازتانَ وازتَلَفَ، فأبدلت الدالُ مِنَ التاءِ في ذلك التناسب)) [١٦].

وعلة انقلاب التاء طاء أو دالاً كما ذكر ابن جني تقريب الصوت من الصوت وادناؤه منه [١٧]، وعبّر عن ذلك في موضع آخر بالتجنيس [١٨].

يلاحظ مِمّا سبق أن وقوع الزاي قبل التاء في الكلمة يسبب نوعاً من عدم التوافق لأنَّ الصوتين المتجاورين مختلفان وغير متماثلين، فاضطر إلى العدول في النطق من التاء إلى الدال لأنَّ الدال تطابق الزاي في الجهر وتشبه التاء في المخرج وصفة الشدة.

وهذا الأمر ليس بجديد فقد أشار إليه ابن جني حيث علل هذا الإبدال قائلاً:بإنّها ((لما كانت مجهورة وكانت التاء مهموسة ، وكانت الدال أخت التاء في المخرج وأخت الزاي في الجهر قربوا بعض الصوت من بعض فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي وهو الدال))[١٩]

– الإبدال بين اللام والنون:

قال سيبويه: مخرج اللام ((من أول حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى... ومن طرف اللسان، بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون)) [٢٠] فالصوتان متجاوران في المخرج، مشتركان في طرف اللسان ويشتركان أيضاً في صفة الجهر وفي الحروف التي وصفها ابن جني بين الشدة والرخاوة [٢١]، ((ومعنى هذا أنَّ اللام والنون متقاربان في المخرج، أو هما من مخرج واحد بضرب من التوسع)) [٢٢].

ومِمّا وقع فيه الإبدال هنا أُصيلال التي أصلها أُصيلان قال أبو الفداء: ((وأمّا إبدالُ اللامِ من النون، فمنه قول الشاعر:

وقفتُ فيها أُصيْلاَلاً أُسَائِلُهَا أعْيَتْ جَواباً ومَا بالرَّبْع مِنْ أحَدِ

والأصل، أُصيلان تصغير أصيل على غير قياس فأُبدل لام أُصيلال من نونِ أُصيلان))[٢٣].

– الإبدال بين التاء والصاد:

فالتاء يخرج ((من طرف اللسان وأصول الثنايا)) [٢٤]، والصاد يخرج ((مِمّا بين طرف اللسان وفويق الثنايا)) [٢٥] قال ابو الفداء: ((ذِكْرُ إبدال التاء من الصّاد ؛ فمنه: لِصْتُ قال الشاعر:

....كَاللُّصُوتِ المُرَّدِ

والأصل: لصٌّ فأبدلَ من الصّاد الثانية تاءً)) [٢٦].

وعلة هذا الإبدال أنَّ التاء والصاد حرفان متقاربان في المهموسية أي إنّهما صوتان مهموسان إلاّ أنَّ أبا الفداء لم يصرح بعلة الإبدال بين هذين الصوتين، ولعلّه لو أراد ذكر تعليله لكان تقارب المخرج والتوافق في الهمس قياساً على طريقته في التعليل، ويمكن أن يقال إنّه أراد هذا ولكنه اكتفى بقوله: ((فأبدل من الصاد الثانية تاء)).

وقد نسبت هذه اللغة لطيئ،وعلَّلها بعض المحدثين ببداوة طيئ التي قلبت الصوت الرخو أي الصاد((إلى نظيره الشديد الطاء التي إذا رققت أصبحت تاء))[٢٧].

– الإبدال بين التاء والهاء:

ذُكِرَ مخرج التاء قبل قليل، ومخرج الهاء من أقصى الحلق[٢٨] ؛ فتبدل الهاء عند أبي الفداء من التاء في التأنيث عند الوقف، تقول في حمزة في الوصل: حمزة إذا وقفت[٢٩]، ((وذلك منقاد مطّرد في هذه التاء عند الوقف))[٣٠].

ولم يذكر أبو الفداء علل هذا الإبدال يقول ابن جني ((وإنّما أبدلت هاء لانفتاح ما قبلها، وإنَّها من الحروف المهموسة، والهاء مهموسة وقريبة من الألف ولم تبدل ألفاً لانفتاح ما قبلها لئلا يلتبس بالألف المقصورة في حبلى وبشرى. والهاء قريبة من الألف ؛ فأبدلت هاء))[٣١].

وعليه فالإبدال هنا ليس مطّرداً لأنَّه ظاهرة لهجية، فقد نسبها قطرب إلى طيِّىءٍ في أنّهم يقولون في البنات البناه وعدَّ ذلك شاذاً [٣٢]، وذكرها ابن جني معزوة إلى عقيل في قولهم الفراه في الفرات في الوصل والوقف[٣٣] كما أنّ الأنصار تقول في التابوت التابوه، وبعض العرب وقف على اللات بالهاء [٣٤].

ويبدو أنَّ القضية هنا لا تتعلق بالإبدال بل بالوقف الذي يحصل بحذف آخر الكلمة ؛ فيظن السامع بذلك أنّ الكلمة انتهت بالهاء.

المبحث الثاني: الإدغام

مفهوم الإدغام عند أبي الفداء يستبان في قوله: (الإدغامُ في اللغةِ إدخالُ شيءٍ في شيء ولذلك سُمِّي هذا الباب إدغاماً حيث كانَ اتصالُ الحرفين بالإدغام كأنَّه إدخالُ حرفٍ في حرف، وأمَّا في الاصطلاح فهو تشديدُ حرفٍ متحرك لفظاً أو حكماً بإيصال ساكنٍ قبله من جنسه))[٣٥].

وعلى هذا المعنى عرَّفه سيبويه بقوله: ((الإدغام إنّما يدخل فيه الأولُ في الآخر ،والآخر على حاله ، ويُقْلَبُ الأول فيدخل في الآخر حتى يصيرَ هو والآخرُ من موضوع واحد نحو (قَدْ تركتُكَ) ويكون الآخر على حالهِ))[٣٦].

وعرفه ابن السراج بقوله: ((هو وَصْلُكَ حرفاً ساكناً بحرفٍ مثلهِ من موضعه من غير حركة تفصلُ بينهما ولا وقف ،فيصيران بتداخلهما كحرف واحد ،ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة ،ويشتدُّ الحرف))[٣٧].

وقد أشار أبو الفداء إلى طبيعة العملية النطقية الحاصلة في إدغام الحرفين وبخاصة حين يكون اللسان هو أساس تلك العملية، يقول في هذا الصدد: ((فإذا أُدغِمَ أحدُهما في الآخر ارتفعَ اللسانُ بهما دفعة واحدة))[٣٨] ؛ ثُمَّ تنبه إلى الحكم التعاملي بين الصوتين المتقاربين أيضاً، قال أبو الفداء: ((والمتقاربان حكمُهما في الاتصال والانفصال كحكمِ المتماثلَينِ)) [٣٩].

وذكر أبو الفداء العلة في الإدغام قائلاً: ((والغرضُ به طلبُ التخفيف لأنَّ المثلين يثقلُ النطق بهما لأنَّك تعودُ إذا نطقتَ بالثاني إلى موضع الأول، ولذلك شُبِّه النُّطقُ بهما بمشي المقيَّدِ))[٤٠]

ويفهمُ من هذا أنّ غاية الإدغام إنّما هي التخفيف وعدم الكلفة على أعضاء النطق عند النطق بالأصوات ؛ إذ اتفق علماء اللغة المحدثون على أنَّ علةَ الإدغام هي الاقتصاد في الجهد العضلي لأعضاء النطق [٤١].

أمّا انواع الإدغام فلم نجد لأبي الفداء نصّاً صريحاً يذكر فيه أقسام الإدغام بل واضح من كلامه أنَّ الإدغام يقسم عنده من جهة تعامل الأصوات في الإدغام على قسمين[٤٢]: إدغام المتماثلين، وإدغام المتقاربين.

ومن خلال تتبع ما قاله أبو الفداء عن إدغام المتماثلين نجد أنَّ هذا الإدغام إمَّا أنْ يكون واجباً، وإمَّا أن يكون جائز الإدغام أو الإظهار، وإمَّا أن يكون ممتنعاً، وسنعرضُ مواضع هذه الحالات عند أبي الفداء التي في أكثرها مسائل متعلقة بالمتحرك والساكن.

١- حالات إدغام المتماثلين:-

أ- وجوب الإدغام:

ذكر أبو الفداء الحالات التي يكون فيها الإدغام واجباً وعبَّر عن ذلك بقوله: ((ذِكْرُ ما يجبُ فيه الإدغام))[٤٣].

وقد اتفق العلماء على أنَّه إذا التقى حرفان مُتَّحدان في المخرج والصفة وكان الأول منهما ساكناً فيجبُ ادغامُ الأول في الثاني سواء أكان الحرفان في كلمة واحدة أم في كلمتين نحو قوله تعالى: (اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ)[٤٤]، ونحو (شدَّ)[٤٥].

أمَّا أبو الفداء فمواضع هذه الحالات عنده يحددها في قوله: ((وهو أن يلتقيا في كلمةٍ واحدةٍ وليس أحدهما للالحاق ولا في معنى الانفصال، ولم يؤدِّ الإدغامُ إلى لَبْسٍ ولم يكن قَبلَ الأول ساكنٌ، فإذا حصلت هذه الشرائط وجبَ الإدغامُ نحو، ردَّ ويَردُّ، وفَرَّ ويَفِرُّ، واحمرَّ ويحمَرُّ وما أشبهها)) [٤٦].

يتضح من قوله أنَّ (ردّ، وفرَّ، واحمرَّ) أصلها (رَدَدَ، وفَرَرَ، واحمَرَرَ)؛ فعند تسكين أول الصوتين المتماثلين تزول حركته الحاجزة بين الصوتين لأنّ الحركة تفصل بينهما فيعتذر الاتصال وعليه فأول المتماثلين لا يلتقي بالساكن قبله فيحصل الإدغام.

فالعرب مجمعون كما ذكر سيبويه على إدغام المثلين في الفعل إذا تحرك الثاني منهما قال: ((والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد... فإذا تحرك الحرف الأخير فالعرب مجمعون على الإدغام))[٤٧].

ب- جواز الإدغام والإظهار:

وردت عند أبي الفداء حالتان يجوز فيهما الإدغام والإظهار في الصوتين المتماثلين ومواضع ذلك هما:

١. أن يكون أحد المتماثلين في (افتعل) مِمّا العين فيه تاء فإن ذلك يجوز فيه الإظهار والإدغام، ومثّل له أبو الفداء ب (اقتتل)[٤٨] ؛ فجواز الإظهار يكون ببيان حركة التاء الأولى.

وقد علل سيبويه ترك إسكان التاء الأولى في (اقتتلوا) أو إدغامها بأنّه ((قد تقع بعد تاء يفتعل العين، وجميع حروف المعجم))[٤٩].

ثُمَّ جوز أبو الفداء الإخفاء ايضاً وسبب ذلك عنده أنّه وسيطة بين الإظهار والإدغام، أي أن حركة المتماثلين يحصل فيها إخفاء ((وهو وجه ضعيف ينكره أكثر الناس، والأولى أن ما روي مثله عن العرب اختلاس حركة لا إسكان تام))[٥٠].

أمّا الإدغام فذكر أبو الفداء كيفيته بنقل الفتحة من تاء (افتَعل) إلى فائها، فتصبح حركة الفاء الفتحة، وتسقط ألف الوصل ثمَّ تدغم التاءان فتصبح (قَتَّل) بفتح القاف[٥١] ((ويجوزُ فيه فَتحُ القاف وكسرها، وإنّما جاز في ذلك الإدغام والإظهار لجريانه مجرَى المتصلين من وجهٍ، ومجرى المنفصلين من وجهٍ))[٥٢].

ويبدو أنَّ أبا الفداء لم يدرك أنّه في إدغامه هذا قد غيب صيغة (افتعل) ولم تبقَ حاضرة في الذهن إذ أنَّ صيغة (افتعل) أُلبست بصيغة (فَعَّل)، علماً أنّهما لا تؤديان معنى واحداً كما تُخُيِّلَ لأبي الفداء بل أصبح لهما معنيان.

٢- إذا كان الحرفان المتماثلان صحيحين وكان أول المتماثلين متحركا وقبله حرف متحرك أو حرف مدٍّ ساكناً جاز الأمران الإدغام والإظهار قال ابو الفداء: ((ما يجوزُ فيه الإدغامُ والإظهار وهو أن يكون المتماثلان المتحركان منفصلين أي في كلمتين وأن يكون قبلهما إمَّا متحركاً أو حرف مدٍّ نحو: هو يَنْعَتُ تلك، والمالُ لزيد، وثوبُ بكْرٍ، لقيام حرف المَدِّ مقام الحركة))[٥٣].

ج. امتناع الإدغام:

وردت عند أبي الفداء مواضع يمتنع فيها إدغام الصوتين المتماثلين عند التقائهما وهي:[٥٤]

١. أن يكون أحدهما للإلحاق نحو: قَرْدَدٍ وجَلْبَبَ فإنَّهما ملحقان بجَعْفَرٍ ودَحْرَجَ فلو أُدغم لخَرَج عمّا ألحقَ به فيمتنعُ الإدغام لذلك.

٢. أن يؤدي فيه الإدغام إلى لَبْسٍ مِثالٍ بمثال نحو: سُرُرٍ وطُلُلٍ وجُدُدٍ فلو أدغمَ بقيَ: سُرٌّ وطُلٌّ وَجُدَّ فيلتبس فُعُل بضَّم العين بفُعْلٍ بتسكين العين فيمتنع لذلك.

٣. أن ينفصلا ويكونَ ما قبل الأول حرفاً ساكناً غير مدَّةٍ نحو: قَرْمُ مَلِكٍ وعدوُّ وليدٍ، فيمتنعُ لاجتماع الساكنين لا على شرطهِ.

٢. إدغام المتقاربين:

بعد أن تناولنا الحديث عن القسم الأول وهو إدغام المتماثلين ينتقل بنا الكلام للحديث عن القسم الثاني من الإدغام وهو إدغام المتقاربين ؛ فقد وضَّحَ أبو الفداء المراد من التقارب الذي يحصل في أثناء التعامل، قال: ((ليس بمطلق أنَّ كلَّ متقاربين في المخرج يدغم أحدهما في الآخر... أدغموا الحرفَ في الحرف إذا تقاربا في الصفة)) [٥٥].

ويتضح من ذلك أنَّ إدغام المتقاربين عند أبي الفداء يكون بين الصوتين المتجاورين في التعامل الصوتي إذا كان الصوتان متقاربين في المخرج أو الصفة، أو المخرج والصفة شرط أن لا يصل هذا التقارب إلى حدِّ الاتحاد في المخرج وهذا ما سبقه اليه ابن جني. [٥٦]

ولابد من التنبيه هنا عن عدم ذكره إدغام المتقاربين مباشرة بيدَ أنّه ذكر ذلك في أثناء حديثه عن مخارج الحروف وصفاتها [٥٧].

وفيما يأتي أمثلة تبين تثبيت هذا النوع من الإدغام عند أبي الفداء:

أولاً: حروف الحلق

– الهاء والحاء:

أشار أبو الفداء إلى أنَّ الهاء تدغم في حرف من مخرجها ويدغم حرف من مخرجها فيها ك (الحاء) سواء تقدم الهاء على الحاء أو العكس بدليل قوله: ((وهي تدغمُ في الحاء سواء وقعت الهاء قبلها أو بعدها، فمثال الهاء قبلها قولك: في أجبَهْ حَاتماً، اجبّحاتماً، ومثال الهاء بعد الحاء قولك في اذبْح هذه: اذبحَّاذه))[٥٨]، وعلل الإدغام الحاصل بقوله: ((وأدغمت الهاء في الحاء لتقاربهما في المخرج، لأنَّ الهاء من أول الحلق والحاء من وسطه))[٥٩].

ويبدو من قوله هنا أنَّ وقوع الإدغام كان نتيجة لتقارب المخرج واتفاق الصفة وأعني بالصفة صفة الهمس لأنَّ كلا الصوتين من الأصوات المهموسة، وذكر في حالة الإدغام هذه أنَّ التغير الذي حصل للحرف الأول هو قلبه إلى حرف من جنس الثاني قال ابن عصفور: ((لأنَّ الذي ينبغي أن يغير بالقلب الأول كما غير بالإسكان ألا ترى أنَّ الذي يسكن لأجل الإدغام إنّما هو الأول...))[٦٠].

يفهم من هذا أنَّ الصوت اللاحق أثر في الصوت الذي سبقه بحيث تحوّل الصوت السابق إلى ما يناسب الصوت الذي يليه وهو ما اصطلح عليه المحدثون بالتأثير المدبر (الرجعي)[٦١].

أمَّا في المثال الثاني فقلب الحرف الثاني إلى حرف من جنس الأول وهذا عكس باب الإدغام ((لأنَّ الحاء أدخلُ في الفم والهاء أدخلُ في الحلق... وإنَّما كرهوا ذلك لأنَّ الأدخلَ في الحلق أثقلُ، فلو أدغموا الأخرجَ فيه لقلبوا الأخفَّ إلى الأثقلِ))[٦٢].

وواضح أنَّ الصوت الأول أثر في الصوت الذي يليه فقلب الصوت الثاني إلى جنس الأول وهو ما يعرف عند المحدثين بالتأثير (المقبل) أو (التقدمي) [٦٣].

ثانياً: حروف الفم

– اللام والراء:

ذكر ابو الفداء أنَّ إدغام اللام في الراء يكون أحسن من سواها من الحروف، قال: ((أمّا الأحسنُ فإدغام اللام في الراء لأنّها أقربُ هذه الحروف إليها نحو: هل رأيت))(٦٤).

فيتضح من ذلك أنّ السبب الذي ساعد على إدغام اللام في الراء إنَّما هو قرب المخرج.

ومنع إدغام اللام في الراء عزاها سيبويه إلى لغة أهل الحجاز (٦٥)، وقد تابع الجمهور سيبويه في عزوه المنع إلى الحجازيين (٦٦).

ثالثاً: حروف الشفتين

وهي (الميم، والباء، والواو)، ونكتفي بحكم الإدغام عند أبي الفداء في الباء.

– الباء والفاء:

صرح أنَّ الباء تدغم في الفاء نحو (اضرُ فلاناً) في (اضربْ فُلاناً)، وعلل هذا الإدغام بتقارب مخرجيهما، ولا يدغم الفاء في الباء ((لأنَّ الباءَ بعدت من حروف الفم، والفاء هي الأدنى إليها، والأبعد عن حروفِ الفم يُدغَمُ في الأقرب إليه من غير عكسٍ))(٦٧).

المبحث الثالث : الإمالة

الإمالة عند أبي الفداء هي ((أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ليتجانس الصوت كما أشربت الصَّاد صوتَ الزاي في نحو: المصدَرِ، لتحصل الموافقة بين الصاد والدال، لأنَّ جريَ اللسان في طريقٍ واحدٍ أخفُّ من جريهِ في طُرُقٍ مختلفةٍ))(٦٨).

وقد وردت عند أبي الفداء معزوة إلى بني تميم ومن جاورهم وهي ضدُّ التفخيم الذي هو لغة أهلِ الحجاز))(٦٩).

أمَّا أسباب الإمالة عنده فهي سبعةٌ (٧٠):

الأول: أن يقع بقرب الألف كسرةٌ ككسرةِ عين (عِماد) ولام (عالِم) يستوي في ذلك التأخرُ والتقدمُ.

الثاني: أن تقع بقرب الألف ياءٌ وتقدمت الياءُ نحو: سَيَالٍ وَشَيْبَانَ وأميلت فيها الألف من أجل الياء.

الثالث: أن تكون الألف منقلبةً عن واو مكسورة نحو ألف: خافَ فإنّها ممالة.

الرابع: أن تكونَ الألف منقلبةً عن ياء نحو: ألف هَابَ لأنَّه من الهيبَة والف نَابَ لأنَّ جمعَه أنياب ؛ فالإمالة هنا لتدلَّ على أنَّ أصلَ الألف الياءُ وليست للمشاكلة.

الخامس: أن تكون الألفُ صائرةً ياء في موضع نحو: ألف دَعَا فإنَّها تصيرُ ياءً في (دُعِيَ) ونحو ألف: مغزى من الغزو فإنّها تصيرُ ياءً في التثنية.

السادس: الإمالة لأجلِ الإمالة وهو سببٌ ليسَ بقويٍّ نحو: رأيتُ عِماداً في الوقفبإمالة الألف المبدلة من التنوين. (٧١)

السابع: الإمالة للتشاكل كإمالة (ضُحَاهَا) لتشاكل (جَلاَّها)(٧٢) وهو ليس بكثير الوقوع وإن كان قوياً، وقد أجروا في الإمالة الألف المنفصلة مجرى المتصلة.

موانع الإمالة:

عرض أبو الفداء موانع الإمالة في أثناء حديثه عنها ويمكن استخلاص هذه الموانع ودرجها في النقاط الآتية:

١. تمتنع الإمالة عند حروف الاستعلاء السبعة وهي (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف) سواء كانت قبل الألف أو بعدها، وعلة هذا المنع عنده إرادة التخفيف، لأنَّ الإمالة انخفاض في حين أنَّ الحروف السبعة للاستعلاء والألف أيضاً مستعلية فكُرِهَ الجمع بين هذين الأمرين ليكون العمل من وجه واحد ؛ فامتنعت الإمالة هنا.(٧٣)

وعليه فإنَّ أبا الفداء تابع سيبويه في أنَّ حروف الاستعلاء تمنع من الإمالة في حالة سياقية نطقية للألف في موقع تقدمها على الألف أو تأخرها، قال سيبويه: ((وإنّما منعت هذه الحروف الإمالة لأنَّها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى))(٧٤).

يتضح من هذا أنَّ الحرف المستعلي إذا نطق ممالاً في كل موقع من المواقع التي ذكرت سلفاً يسبب فقدان هذا الحرف المستعلي شيئاً من طبيعته وسماته وعليه امتنعت حروف الاستعلاء من الإمالة عند وقوعها في سياقات معينة. أمّا في حالة وقوع حرف الاستعلاء غير متصل من الكلمة فذكر أنَّ الإمالة لا تمنع إلاّ في حالات، قال: ((أمّا إذا كانت هذه الحروف قبل الألف بحرف، وهي مكسورةٌ أو ساكنةٌ بعد مكسور أو كانت قبل الألف بحرفين أو أكثر لم يمنع عند الأكثر نحو: صعابٍ ومصباحٍ.. وإنّما منعت متأخرةً لِثَقلِ الاستعلاء بعد الاستفال، ولم تمنعه مقدمةً لأنَّ الاستعلاء قبل الاستفال أخفُّ من الاستعلاء بعد الاستفال، وأمّا مَنْ سوَّى بينهما وهو الذي ليس بالأكثر فلا إشكال عليه)) (٧٥).

٢. تمنع الراء من الإمالة في ضوابط أشار إليها أبو الفداء بقوله: ((إذا كانت الراء مفتوحةً أو مضمومةً وجاورت الألف قبلها أو بعدها منعت الإمالة منع المستعلية كهذا راشدٌ وحمارُك ورأيت حمارَكَ لأنَّ الراءَ لِمَا فيها من شبه المضاعفة تكون فتحتُها كفحتين وضمّتُها كضمّتين فلا يقوى سببُ الإمالة عليها))(٧٦).

والملاحظ في هذا النص أنَّ الراء إذا وقعت مفتوحة أو مضمومة منعت من الإمالة في السياقات النطقية على وفق طبيعة الصوت السابق أو اللاحق لها وأكثر ذلك يتضح في الألف التي تسلب من الراء صفة التكرير عند الإمالة. أمّا في حالة كون الألف مكسورة فذكر أبو الفداء ضابطها في الإمالة قائلاً: ((والراءُ المكسورة بعد الألف إذا وليت الألف تغلبُ الراءَ غير المكسورة كما غلبت الراءُ المكسورة المستعلية كقولك: مِنْ قَرَارِكَ بالإمالة فإنْ تباعدت الراءُ المكسورة لم تؤثر أي لم تُوجب الإمالة عند أكثرهم ؛ فأمالوا: هذا كافرٌ ولم يميلوا مررتُ بقادِر، لأنَّ الراء لمَّا تباعدت لم تغلب حرف الاستعلاء)) (٧٧).

حكم الإمالة:-

اختلف العلماء في حكم الإمالة فمنهم يرى أنَّها جائزة ومنهم من يرى أنَّها واجبة وقد عرض السيوطي اختلاف العلماء في هذا الشأن إذ قال: ((واختلفوا هل الإمالة فرع عن الفتح، أو كلّ منهما أصل برأسه ووجه الأول أنَّ الإمالة لا تكون إلا لسبب فإن فقد لزم الفتح، وإن وجد جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تمال إلاّ وفي العرب من يفتحها..))(٧٨).

استناداً إلى ما سبق من كلام أبي الفداء على الإمالة يمكننا أن نتبين حكمه إزاء هذه الظاهرة من حيث الوجوب والجواز ؛ ففي قوله عن إمالة الراء المكسورة قال: ((فإنْ تباعدت الراء المكسورة لم تؤثر أي لم يُوجب الإمالة))[٧٩] وقوله في ذلك أيضاً: ((وليست الإمالة أمراً لا يُخْرَجُ عنه))[٨٠].

فهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلُّ على أنَّ لهذه الظاهرة مواطن وجوب تكون فيها الإمالة واجبة، ومواطن جواز تكون فيها الإمالة أمراً يجوز الخروج عنه.

المبحث الرابع : حكم الهمزة

أشار العلماء القدماء إلى أنَّ الهمزة من أبعد الحروف مخرجاً إذ تخرج من أسفل أقصى الحلق [٨١]، وتتصف بالشدة والجهر. [٨٢]

أمّا المحدثون فاختلفت مصطلحاتهم ؛ فمنهم من وصفها بأنّها من أقصى الحلق[٨٣]، ومنهم من عَدّ مخرجها (المزمار) نفسه [٨٤]، وبعضهم عدّها حنجرية[٨٥]. ووصفها بعضُهم بأنَّها صوت صامت انفجاري (شديد)[٨٦]. لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس[٨٧].

وذهب أبو الفداء إلى أن مخرجها أقصى الحلق وهو أول المخارج. [٨٨]

ووصف القدماء لصوت الهمزة بأنَّه مجهور هو الراجح في رأي أبي الفداء.

أمّا سبب اختلاف وصف القدماء لصوت الهمزة عن وصف المحدثين له فيعود إلى اختلاف نطقها في زمن سيبويه عن نطقها في العصر الحديث.

وقد حدّد سيبويه أوجه الهمزة بقوله: ((اعلم أنَّ الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء التحقيق والتخفيف والبدل))[٨٩].

في حين اقتصر حديث أبي الفداء عن تخفيفها. وذكر أوجه هذا التخفيف وجعل لها فصلاً بعنوان (في تخفيف الهمزة)[٩٠].

وقد بيّن أبو الفداء الغرض من التخفيف بقوله: ((وإنَّما خُفِّفت الهمزةُ، لأنَّها أبعدُ الحروف مخرجاً فاستُثْقِلَ إخراجُها من أقصى الحلقِ إذ هو مثل السَّعلةِ أو التهوع))[٩١].

وللتخفيف ثلاثة أوجه هي: تصيير الهمزة بين بين، وإبدالها، وحذفها.[٩٢]

١. تصييرها بين بين: ويُراد به أن يجعل صوت الهمزة بينها وبين حرف حركتها؛ فإذا كانت مفتوحة جعلت متوسطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألف لأنّ الفتحة من الألف وإذا كانت مضمومة جعلت متوسطة بين الهمزة والواو وإذا كانت مكسورة جعلت بين الياء وبين الهمزة.[٩٣]

ومن شواهد أبي الفداء التي مثل فيها هذا النوع من التخفيف قوله تعالى: (مُسْتَهْزِئُونَ)[٩٤] قال أبو الفداء: ((... لكن سُئِلَ ومستهزئون خاصةً يجوزُ جعلهما بين بين المشهور وبين بين الشاذ أيضاً))[٩٥] ؛ فبين بين المشهور هو أن تجعل ((بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتُها.. وأمّا غير المشهور فهو بين بين الشاذ، وهو أن تُجعلَ الهمزة بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها في بعض المحال))[٩٦].

ويظهر من كلام أبي الفداء أنّه رأى تخفيف الهمزة يجعلها بين بين، وجوز وجهين في هذه المسألة، الأول اعتمد فيه على القياس بأن تسهل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، فنقول في (مستهزئون) (مستهزون) قال ابن عصفور: ((والصحيح في القياس أن تسهل بينها وبين الحرف الذي منه حركتها قياساً على نظائرها من الهمزات المتحركة ما قبلها. وكذلك ينبغي أن تفعل بالمفتوحة المكسور ما قبلها أو المضموم لولا السماع))[٩٧].

والثاني أن يبدل منها ياء فتقرأ (مستهزيون) لأنّ الهمزة جاءت مضمومة مكسور ما قبلها فأبدلت حرفاً من جنس حركة الحرف المسبوق لها وهو الياء.

٢. إبدالها:

وهو الوجه الثاني لتخفيف الهمزة قال أبو الفداء: ((وأمّا الهمزة الساكنة فتبدل بحرفٍ يجانس حركة ما قبلها فإن كانت حركتهُ فتحة أبدلت ألفاً نحو: رأس ورَاس، وإن كانت كسرةً أبدلت ياءً نحو: بِئْر وبير وإن كانت ضمةً أبدلت واواً نحو: لُؤم ولوم))[٩٨].

إنَّ أبا الفداء مسبوق في هذا الرأي إذ اتفق اللغويون على ذلك. [٩٩]

٣. حذفها:

مِمّا ذكره عن الحذف أنّ الهمزة تحذف إذا كانت متحركة وكان ساكناً ما قبلها نحو (الخَبُ) أصله (الخَبْء) و (مَسلَة) أصلها (مَسْئَلة) والذي سوغ هذا الحذف عند أبي الفداء إلتقاء الساكنين بدليل قوله: ((إن كان الساكن الذي قبلها حرفاً صحيحاً وأردت تخفيفها ألقيت عليه حركة الهمزة فتقول في مسألة: مَسلَة وفي الخَبْء: هذا الخَبُ يا فتى)). [١٠٠]

الخاتمة:

قد ترتب على هذه الدراسة مجموعة من النتائج وهي:

١. بيّن البحث موافقة أبي الفداء لسيبويه وأكثر الجمهور في أن عدد مخارج الحروف ستة عشر مخرجاً، وابتداؤه بها من أقصى الحلق وصولاً إلى الشفتين أي من الأعمق وصعوداً إلى الأعلى على العكس من المحدثين.

٢. ذكر أبو الفداء أنَّ صفات الأصوات العربية ثماني عشرة صفة وهو مِمّا أنفرد به على حدِّ علمي.

٣. عنى أبو الفداء بالأصوات العربية عناية كبيرة، ظهرت في توضيحه المفصّل لمخرج كل حرف، وصفته ؛ فلم يكتف بمخارج الأصوات الأصول بل ذكر أيضاً مخارج الأصوات الفرعية ؛ فضلاً عن عقده جزءاً من كتابه للمسائل الصوتية.

٤. أكّدت الدراسة على وجود حالات تعاملية للإبدال الذي ذكره أبو الفداء وذلك في ما يتعلق بحالات تأثر الحروف وتأثيرها. وعليه فالإبدال ظاهرة نطقية لا تتأتى لكل الناطقين باللغة، والأدلة التي سقناها تعزز ما ذهبنا إليه.

٥. أخذ أبو الفداء برأي ابن جني[١٠١] وبنى عليه دراسته ومفاد هذا الرأي أن الإدغام على نوعين، إدغام المتماثلين، وإدغام المتقاربين.

٦. بيّن البحث الحالات التعاملية للإدغام التي وضحت عدم حدوث الإدغام إلاّ بعد أن تتحقق المماثلة بين الحرف المدغم والمدغم فيه شرط أن يكون هذا التماثل في المخرج والصفة.

٧. إنّ الإمالة عند أبي الفداء تكون واجبة عند توافر الشروط اللازمة وتمتنع عند عدم توافر تلك الشروط.

٨. إنّ نطق همزة (بين بين) يمثل ظاهرة نطقية لا تتأتى إلاّ لمن تدرب على أدائها ومرّن لسانه على ذلك بحسب ما ذكر ابن يعيش[١٠٢] وتابعه وزاد عليه أبو الفداء.

٩. ونحسب أنّ ما كشفنا عنه يكفي لإعطاء هذا الرجل حقه وفضله في الدراسة الصوتية التي جعلها خدمةً للغة العرب الأصلاء.

الهوامش:

١. ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص٧١.

٢. ينظر: الكتاب ٤/٤٣٣-٤٣٤؛ وكتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/٣٠٩-٣١٠.

٣. ينظر: المفصّل في علم العربية، ص٣٩٤.

٤. ينظر: كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/٣٠٩-٣١٠.

٥. ينظر: الكتاب ٤/٤٣٣-٤٣٤.

٦. ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٥٢-٥٣.

٧. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/٣١٣.

٨. ينظر: الكتاب ٤/٤٣٦ و١٢٩و ١٧٤و ٤٦٤و ٤٤٦و ٤٤٨.

٩. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/٢١٧.

١٠. الإبدال لأبي الطيب ١/٩.

١١. ينظر: كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/٢١٧.

١٢. ينظر: المصدر نفسه ٢/٢١٧.

١٣. المصدر نفسه ٢/٢١٧.

١٤. المصدر نفسه ٢/٢٥٠.

١٥. ينظر: الكتاب ٤/٤٣٣.

١٦. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/٢٤٨.

١٧. ينظر: سر صناعة الإعراب ١/١٩٠.

١٨. ينظر: المنصف ٢/٣٢٤-٣٢٥.

١٩. ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٠٠.

٢٠. الكتاب ٢/٤٣٣.

٢١. ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٦٩.

٢٢. علم اللغة العام – الأصوات لكمال بشر، ص٩١.

٢٣. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/٢٤٧.

٢٤. الكتاب ٤/٤٣٣.

٢٥. المصدر نفسه ٤/٤٣٣.

٢٦. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/٢٤٤.

٢٧. في اللهجات العربية، ص١٠٣.

٢٨. ينظر: الكتاب ٤/٣٣٤.

٢٩. ينظر: كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/٢٤٧.

٣٠. المحتسب ١/١٣٠.

٣١. المنصف ١/١٦١.

٣٢. ينظر: المحتسب ١/١٣٠.

٣٣. ينظر: المصدر نفسه ١/١٢٩.

٣٤. ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٣٠١.

٣٥. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٣٠٦/٢.

٣٦. الكتاب ١٠٤/٤-١٠٥.

٣٧. الأصول في النحو ٤٠٥/٣.

٣٨. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٣٠٦/٢.

٣٩. المصدر نفسه ٣١٩/٢.

٤٠. المصدر نفسه ٣٠٦/٢.

٤١. ينظر: النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، بحث في (حوليات الجامعة التونسية تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية) ص١٥١، سنة ١٩٧٤م.

٤٢. ينظر: كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٣٠٦/٢و ٣٠٧و ٣١٨و ٣١٩.

٤٣. المصدر نفسه ٣٠٧/٢.

٤٤. البقرة ٢و ٦٠.

٤٥. ينظر: المقتضب ١٩٨/١ و ٢٠٦ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٤/٣.

٤٦. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٣٠٧/٢.

٤٧. الكتاب ١٥٨/٢.

٤٨. ينظر: كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٣٠٧/٢-٣٠٨.

٤٩. الكتاب ٤١٠/٢.

٥٠. شرح شافية ابن الحاجب ٢٨٥/٣.

٥١. ينظر: كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٣٠٨/٢.

٥٢. المصدر نفسه ٣٠٨/٢.

٥٣. المصدر نفسه ٣٠٧/٢-٣٠٨.

٥٤. المصدر نفسه ٣٠٨/٢-٣٠٩.

٥٥. المصدر نفسه ٢/٣٢٠-٣٢١.

٥٦. ينظر:الخصائص ٢/١٤٠.

٥٧. ينظر: كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/٣٠٩-٣٢٠.

٥٨. المصدر نفسه ٢/٣٢٣.

٥٩. المصدر نفسه ٢/٣٢٣.

٦٠. الممتع في التصريف ٢/٦٨.

٦١. ينظر: التطور النحوي للغة العربية، ص٣٠.

٦٢. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/٣٢١.

٦٣. ينظر: التطور النحوي للغة العربية، ص٢٩.

٦٤. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/٣٢٩.

٦٥. ينظر: الكتاب ٤/٤٥٧.

٦٦. ينظر: شرح المفصل ١٠/١٤١.

٦٧. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/٣٣٣.

٦٨. المصدر نفسه ٢/١٥١.

٦٩. المصدر نفسه ٢/١٥١.

٧٠. المصدر نفسه ٢/١٥١-١٥٣.

٧١. الشمس ١ ونصها: (والشمس وضحاها).

٧٢. الشمس ٣ ونصها: (والنهار إذا جلاّها).

٧٣. ينظر: كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/١٥٤.

٧٤. الكتاب ٤/١٢٩.

٧٥. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٢/١٥٥.

٧٦. المصدر نفسه ١٥٥/٢.

٧٧. المصدر نفسه ١٥٥/٢-١٥٦.

٧٨. الإتقان في علوم القرآن ٩٢/١.

٧٩. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ١٥٥/٢.

٨٠. المصدر نفسه ١٥١/٢.

٨١. ينظر: الكتاب ٤٣٣/٤ ؛ وسر صناعة الإعراب ٥٢/١.

٨٢. ينظر: الكتاب ٤٣٣/٤؛ وأبو زيد الأنصاري وكتابه الهمز، ص٣٦.

٨٣. ينظر: دروس في علم أصوات العربية، ص١٢٣.

٨٤. ينظر: الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، ص٨٨و ٩٠.

٨٥. ينظر: علم اللغة العام (الأصوات)، ص٩٠.

٨٦. ينظر:المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٢.

٨٧. ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص٢٤.

٨٨. ينظر: كتاب الكناش في فني النحو والصرف ٣٠٩/٢.

٨٩. الكتاب ٥٤١/٣.

٩٠. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ١٦٩/٢.

٩١. المصدر نفسه ١٦٩/٢.

٩٢. المصدر نفسه ١٦٩/٢.

٩٣. ينظر: الكتاب ٥٤١/٣.

٩٤. البقرة ١٤ ونصها: (وإنّما نحن مستهزئون).

٩٥. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ١٧٣/٢.

٩٦. المصدر نفسه ١٦٩/٢.

٩٧. شرح جمل الزجاجي ٣٥٨/٢.

٩٨. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ١٦٩/٢.

٩٩. ينظر: الممتع في التصريف ٣٧٩/١ و ٤٠٤.

١٠٠. كتاب الكناش في فني النحو والصرف ١٧١/٢.

١٠١. ينظر: الخصائص ١٤٠/٢.

١٠٢. ينظر: شرح المفصل ١١٢/٩.

المصادر:

- القرآن الكريم.
- الإبدال: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت٣٥١هـ)، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠ م.
- أبو زيد الأنصاري وكتابه الهمز: الدكتور خليل إبراهيم العطية، مطابع التعليم العالي، جامعة البصرة، دار الحكمة، سلسلة تراث البصرة (٥)، ١٩٩٠م.
- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي (ت ٩١١هـ)، ط٣، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
- الأصوات اللغوية: الدكتور إبراهيم أنيس، ط٥، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة دار وهدان.
- الأصول في النحو:أبو بكر بن محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)،تحقيق الدكتور عبدالحسن الفتلي،ط٢ ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- التطور النحوي للغة العربية: برجشتراسر، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، مطبعة المجد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، نقله إلى العربية صالح القرماوي، تونس، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦م.

- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق مصطفى السقا وجماعته، ١٩٥٤، ج٢، تحقيق أحمد رشيد سعيد محمود، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، سلسلة إحياء التراث الإسلامي (٤٢)، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.
- علم اللغة العام (الأصوات): كمال بشر، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م.
- في اللهجات العربية: الدكتور إبراهيم أنيس، ط٣، ١٩٦٥م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: الدكتور عبد الصبور شاهين، مطابع دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦م.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- كتاب الكُنَّاش في فَنَّي النَّحو والصَّرف: أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة (ت ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوَّام، ط١، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصيف وصاحبيه، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المدخل إلى علم أصوات العربية: الدكتور غانم قدوري الحمد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

- المفصّل في علم العربية: محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، ط٢، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان.
- المقتضب: أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- الممتع في التصريف: ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ط٥، الدار العربية للكتاب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المنصف (شرح تصريف المازني): ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ١٩٥٤م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي): الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- النشر في القراءات العشر: الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بإبن الجزري (ت٨٣٣هـ) ،مراجعة علي محمد الضياع ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- النظريات الصوتية في كتاب سيبويه: الطيب البكوش، حوليات الجامعة التونسية تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٧٤م.